الجزائر تدعو لإبقاء تخفيف إنتاج «أوبك +» عند 400 ألف برميل

تحسن أسعار النفط يقفز بأرباح أرامكو 158 بالمئة في الربع الثالث

صعدت أرباح شركة أرامكو السعودية، أكبر شركة نفط في العالم، بنسبة 158.1 بالمئة خلال الربع الثالث من العام الحالي، إلى 114.1 مليار ريال (30.4 مليار دولار).

وحسب إفصاح للشركة على موقع البورصة المحلية، كانت «أرامكو السعودية» قد سجلت أرباحا قيمتها 44.2 مليار ريال (11.8 مليار دولار) في الفترة المناظرة من 2020.

وأرجعت الشركة سبب ارتفاع الأرباح، إلى ارتفاع أسعار النفط الخام والكميات المباعة، وارتفاع هوامش أرباح أعمال التكرير والكيميائيات.

وشهد العام الماضي تفشي فيروس «كورونا» الذي أثر بدوره على أسعار العديد من أسعار السلع والخدمات، ومنها النفط، فيما عاودت الارتفاع خلال العام الجاري.

وصعدت أرباح الشركة في أول 9 أشهر من 2021 بنسبة 121.6 بالمئة، إلى 291 مليار ريال (77.6 مليار دولار)، مقابل 131.3 مليار ريال (34.9 مليار دولار).

وأعلنت الشركة عن توزيع أرباح نقدية على مساهميها بقيمة 18.75 مليار دولار عن الربع الثالث من العام الجاري.

وتعليقا على النتائج، قال رئيس أرامكو السعودية، أمين الناصر: «تمثل النتائج الاستثنائية لأرامكو هذا العام، انعكاسا لتجاوب الشركة مع زيادة النشاط الاقتصادي في الأسواق الرئيسة وانتعاش الطلب على الطاقة».

وأضاف الناصر بحسب البيان: «الأرباح تعبر عن المركز الفريد الذي تتمتع به الشركة من حيث الكفاءة والتكلفة المنخفضة للإنتاج، والانضباط المالي، والقدرة على توفير منتجات الطاقة والكيميائيات الأساسية بشكل موثوق».

وقالت الجزائر، إن إنتاج تحالف «أوبك +» يجب ألا يتجاوز خلال ديسمبر المقبل، سقف الزيادة الشهرية المتفق عليها والمحددة بـ 400 ألف برميل يوميا. جاء ذلك وفق تصريحات أدلى بها وزير الطاقة محمد عرقاب، لوكالة الأنباء الجزائرية.

وأوضح عرقاب أن التحالف قام «بعمل ممتاز في دعم استقرار سوق النفط لصالح الجميع.. يتعين عليه الاستمرار في التصرف بشكل استباقي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المخاطر والشكوك ما تزال مرتفعة».

تأتي تصريحات الوزير، بالتزامن مع صعود سعر برميل نفط برنت لأعلى مستوى منذ 7 سنوات، الأسبوع الماضي، فوق 86 دولارا.

لكنه قال: «وضع سوق النفط يشير إلى أن زيادة الإنتاج في دول أوبك + خلال ديسمبر، يجب ألا تتجاوز 400 ألف برميل يوميا».

ومطلع الشهر الجاري، قرر تحالف «أوبك +»، الإبقاء على خططه للإنتاج دون تعديل، مكتفيا بالإبقاء على قراره في الاجتماع السابق بزيادة شهرية تصاعدية بواقع 400 ألف برميل في حتى نهاية نوفمبر القادم.

الإبراهيم: السعودية مستمرة في توسيع التعاون الدولي ودعم الشراكات الإستراتيجية

أكد فيصل الإبراهيم وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي، أن المملكة تعد إحدى أهم القوى الاقتصادية في العالم، وتسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وحماية الاقتصاد العالمي لمواجهة التغير المناخي وتمكين الإنسان من أجل تشكيل آفاق مستقبلية واعدة.

وقال «إن المملكة تستمر في دورها الريادي بتوسيع التعاون الدولي، ودعم الشراكات الاستراتيجية بما يزيد التواصل ويفعل تبادل الأفكار والخبرات، لما في ذلك من أهمية في رسم السياسات التي تستهدف وضع الحلول الفعالة للتحديات التي يواجهها العالم، ولذلك أثر مباشر في تحقيق أهداف المملكة المتمثلة في رؤية 2030 وتعزيز قدراتها التنافسية».

فيصل الإبراهيم

وتناول الإبراهيم، دور الوزارة في أعمال مجموعة عمل التنمية تحت الرئاسة الإيطالية، مبينا أن الوزارة شاركت في المفاوضات وإدارة جلسات الحوار بصفة عضو في التروبكا، وقامت باستكمال العمل على التوصيات والمبادرات المنبثقة من رئاسة المملكة في 2020.

وأوضح أن مخرجات مجموعة عمل التنمية تركزت على إمكانات أدوات التمويل المبتكرة، مثل آليات التمويل المختلط، وضمانات الاستثمار، وأهداف التنمية المستدامة والسندات الخضراء، ودعم تنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة INFFs.

وأفاد بأن أعمال المجموعة سلطت الضوء على أهمية التعاون بين مجموعة عمل التنمية والمسار المالي لدفع تمويل التنمية المستدامة، وبناء على ما تم تقديمه من أعمال تحت رئاسة المملكة والرئاسات السابقة.

وأشار إلى أن مجموعة عمل التنمية ناقشت هذا العام الاتصال بين المناطق الحضرية والريفية ودور المدن الوسيطة كجهات فاعلة رئيسة للتنمية المستدامة وتوطين أهداف التنمية المستدامة، وعملت مجموعة عمل التنمية على تقييم أدوار هذه الجهات الفاعلة في الاستجابة للوباء ومعالجة نقاط الضعف لضمان تعاف أكثر استدامة وشمولية.

ولفت إلى أن المجموعة أولت الاهتمام بدور المدن الوسيطة الرئيس في التخفيف من حدة الفقر من خلال تعزيز الروابط بين الريف والحضر، وتمكين الأسر الريفية من تنويع مصادر دخلها، كما أنها مهمة كمراكز لتقديم الخدمات واستيعاب مناطق معالجة الصادرات، وكمواقع استراتيجية لتطوير سلاسل القيمة الزراعية. يذكر أن وزير الاقتصاد والتخطيط شارك في اجتماع وزاري مشترك لوزراء الخارجية والتنمية ضمن الرئاسة الإيطالية لمجموعة العشرين، وتمحور الاجتماع حول أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الجهود لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، والحصول على الدعم السياسي اللازم لاتخاذ إجراءات ملموسة لمواجهة الأزمات الغذائية الناشئة عن جائحة كورونا، والإجراءات التي ستقوم بها المجموعة لدعم التجارة والاستثمار في العالم.

ارتفاع قيمة الصادرات المصرية لدول «العشرين» 39 بالمئة خلال 6 أشهر

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، ارتفاع قيمة الصادرات المصرية لدول مجموعة العشرين، لتسجل 9 مليارات دولار خلال النصف الأول من العام الجاري، مقابل 6.5 مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام 2020، بنسبة ارتفاع قدرها 39.2 في المائة. وبلغت قيمة الواردات المصرية من دول مجموعة العشرين 27 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2021، مقابل 23.7 مليار دولار خلال الفترة نفسها من 2020 بنسبة ارتفاع قدرها 14 في المائة.

وأشار الإحصاء الصادر)، إلى ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين مصر ودول مجموعة العشرين مسجلة 36 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2021، مقابل 30.2 مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام 2020، بنسبة ارتفاع قدرها 19.4 في المائة.

وجاءت إيطاليا على رأس قائمة أعلى عشر دول بمجموعة العشرين استيراداً من مصر خلال النصف الأول من عام 2021؛ حيث بلغت قيمة صادرات مصر لها 1.1 مليار دولار، وجاءت أميركا في المرتبة الثانية 1.1 مليار دولار، ثم السعودية 1.1 مليار دولار، ثم الهند مليار دولار، ثم تركيا 997.8 مليون دولار، ثم الصين 727.4 مليون دولار، ثم المملكة المتحدة 519.1 مليون دولار، ثم ألمانيا 398.7 مليون دولار، ثم فرنسا 355.1 مليون دولار، وأخيراً روسيا 341.3 مليون دولار. واحتلت الصين المرتبة الأولى بقائمة أعلى عشر دول بمجموعة العشرين تصديراً لمصر خلال النصف الأول من عام 2021؛ حيث بلغت قيمة واردات مصر منها 6.5 مليار دولار، وجاءت أميركا في المرتبة الثانية 3.2 مليار دولار، ثم السعودية 3.1 مليار دولار، ثم ألمانيا 2.1 مليار دولار، ثم تركيا 1.8 مليار دولار، ثم روسيا 1.6 مليار دولار، ثم إيطاليا 1.5 مليار دولار.

تعاملات حذرة للذهب والدولار بانتظار اجتماع الاحتياطي الفيدرالي

انخفض الذهب بشكل طفيف قابله ارتفاع طفيف أيضا للدولار، في تعاملات حذرة للأصلين المتنافسين، في وقت تتجه الأنظار نحو اجتماع الاحتياطي الفيدرالي (المركزي الأمريكي) في 3 نوفمبر المقبل.

وبحلول الساعة 10:06 (ت. غ)، انخفض الذهب في التعاملات الفورية بمقدار 1.75 دولار أو بنسبة 0.09 بالمئة، ليتداول عند 1797.16 دولار للأوقية.

ونزل في العقود الأمريكية الآجلة بمقدار 4.24 دولار أو بنسبة 0.24 بالمئة، إلى 1798.35 دولار للأوقية.

ويتجه الذهب لتسجيل مكسب أسبوعي طفيف بنحو 0.2 بالمئة، متمترسا قرب الحاجز النفسي عند 1800 دولار للأوقية، التي حافظ عليه معظم تداولات الأسبوع.

وقاوم الذهب، ضغطا من ارتفاع الدولار، الذي يتجه بدوره إغلاق تعاملات الأسبوع مستقرا، مع خسارة هامشية بنسبة 0.07 بالمئة.

وبحلول الساعة 10:06 (ت. غ)، بلغ مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية أمام سلة من ست عملات رئيسية، 93.523 نقطة، مرتفعا بنسبة 0.2 بالمئة، مقارنة مع إغلاقه تداولات.

ويأمل المستثمرون في أن ينتهي اجتماع المركزي الأمريكي، المقرر أن على مدى يومي يومي الأربعاء و القادمين، بإصدار اشارة أكثر وضوحا بشأن موعد البدء بتشديد السياسة النقدية، وهو أمر متوقع على نطاق واسع لمواجهة الضغوط التضخمية.

لكن بيانات سلبية بشأن الاقتصاد الأمريكي أحبطت هذه التوقعات.

أظهرت بيانات وزارة التجارة الأمريكية تباطؤا حادا في نمو أكبر اقتصاد في العالم، ليسجل زيادة بنسبة 2 بالمئة فقط في الربع الثالث من العام الحالي، مقابل توقعات المحللين بنمو 2.7 بالمئة، وبعد معدل نمو بلغ 6.7 بالمئة في الربع الثاني.

ويعني ذلك، أن الاحتياطي الفدرالي قد يتريث بالبدء بتقليص برنامج تحفيز نقدي واسع، وإرجاء خططه بشأن رفع أسعار الفائدة، إذ ما زال الاقتصاد الأمريكي يعاني تداعيات تفشي السلالات الجديدة لفيروس كورونا.

ومنذ مارس 2020، يحافظ الاحتياطي الفدرالي على مشتريات شهرية ضخمة من سندات الخزانة وأوراق مالية مضمونة برهن عقاري، بمعدل 80 مليار و40 مليار دولار على الترتيب، فيما يبقي أسعار الفائدة الرئيسية قريبة من الصفر.

مخاوف عالمية من خروج معدلات التضخم عن السيطرة

في الوقت الذي يشهد فيه العالم ضغوطا تضخمية نتيجة عودة الانتعاش الاقتصادي السريع حول العالم، ترتفع المخاوف من خروج التضخم عن السيطرة، والذي قد يتزامن معه ركود اقتصادي نتيجة ظهور بؤر جديدة لوباء كورونا.

في هذا الصدد، أعرب رئيس مصرف «دويتشه بنك» الألماني، كريستيان زيفينج، عن اعتقاده بأن الضغوط التضخمية ليست مجرد ظاهرة مؤقتة.

وفي تصريحات لصحيفة «فرانكفورتر الجماينه زونتاجس تسايتونج» الألمانية الصادرة، قال رئيس أكبر بنك تجاري في ألمانيا: «لنتخيل الأمر وكأننا في منزل متعدد الطوابق، ونحن الآن في طابق علوي، وسنظل هناك بشكل مبدئي».

ورأى زيفينج أن البنوك المركزية مطلوب منها الآن عدم السماح لهذا التطور بالخروج عن السيطرة، «فعليها أن تجد مخرجا من سياستها النقدية المتساهلة للغاية، وسيكون من الأفضل أن تفعل هذا عاجلا، وليس آجلا».

يشار إلى أن معدل التضخم آخذ في الارتفاع منذ شهور، وخاصة بسبب ارتفاع أسعار الطاقة. وارتفعت أسعار المستهلكين في دول منطقة اليورو في أكتوبر الحالي بنسبة 4.1 في المائة مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، وهو أعلى معدل زيادة منذ منتصف 2008.

وارتفعت أسعار المستهلكين في ألمانيا الشهر الحالي بنسبة 4.5 في المائة، وكانت آخر مرة وصلت فيها نسبة الارتفاع في أسعار المستهلكين في ألمانيا إلى هذا المستوى في أكتوبر 1993.

غير أن هذه القفزة في ارتفاعات معدل التضخم لم تؤد بالبنوك المركزية الأوروبية إلى التخلي عن سياستها النقدية شديدة التساهل، كما أنه لن يتم البت في الخطوات اللاحقة الخاصة بعمليات شراء سندات بمليارات اليوروات قبل السادس عشر من ديسمبر المقبل، حيث من المقرر أن يعقد البنك المركزي الأوروبي جلسة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يبدو في الأفق أنه سيتم وضع نهاية لأسعار الفائدة المتدنية.

وتسارع معدل التضخم في منطقة اليورو بأكثر من المتوقع لاختراق حاجز الـ4 في المائة وذلك للمرة الثانية فقط في تاريخه على الإطلاق، إضافة إلى التحدي الذي يواجهه البنك المركزي الأوروبي في التصدي لرهانات السوق العدوانية المتزايدة لرفع أسعار الفائدة.

وقالت وكالة بلومبرغ، إن أسعار المستهلك ارتفعت بنسبة 4.1 في المائة في أكتوبر الحالي، مقارنة بمتوسط تقديرات الاقتصاديين عند 3.7 في المائة، وفقا للأرقام الصادرة عن وكالة الإحصاءات الأوروبية (يوروستات).

ألمانيا: شركات تتحايل على دفع مليارات اليوروهات ضريبة الكهرباء الخضراء

كشفت تقارير صحافية في ألمانيا أن مجموعات صناعية تحايلت على دفع ضريبة الكهرباء الخضراء، ما حرم خزينة الدولة من مليارات اليوروهات.

وكتبت مجلة «دير شبيغل» أن الذين عانوا من هذا الأمر هم بقية عملاء شركات الكهرباء الذين تعين عليهم دفع رسوم أعلى. وبحسب التقارير، تورّط في الأمر بضع وعشرون شركة معروفة، وموردو طاقة ومرافق بلدية.

ولفتت المجلة إلى أن قيمة الضرائب التي تحايلت هذه الجهات على دفعها تراوحت بين 8 و10 مليارات يورو، وقالت إنه تم البدء في العديد من الإجراءات القضائية لتوضيح ما إذا كانت هذه الممارسة مخالفة للقانون.

وتتعلق إحدى هذه الوقائع بمجموعة باير للكيماويات وشركة كورينتا التي كانت تابعة لها. وذكرت المجلة أن مقدار الأموال التي يمكن للدولة استردادها في هذه الحالة فقط قد يصل إلى مليار يورو.

من جانبه، رفض متحدث باسم باير)، التعليق على هذا الموضوع بسبب الإجراء القضائي القائم حالياً. وذكرت المجلة أنه يعتقد أن الشركات المعنية استغلت في إطار الممارسة المثيرة للجدل قواعد استثناء بالنسبة للكهرباء التي يتم توليدها عن طريق محطات الطاقة الذاتية الخاصة بها.

يذكر أن الكهرباء المولدة والمستخدمة ذاتياً من قطاع الصناعة يتم إعفاؤها من الضريبة التي تمثل حالياً نحو 20 في المائة من سعر الكهرباء للمستهلك النهائي.

وقد اشترك العديد من كبار مستهلكي الكهرباء فيما يعرف بنموذج حق الانتفاع من محطات توليد الطاقة لتصبح كل جهة من هذه الجهات بمثابة مشغل للمحطة، وبالتالي تصبح منتجة للكهرباء ويتم إعفاؤها من الضريبة. واستندت المجلة إلى حسابات خبراء استعانت بهم الشركات الأربع الرئيسية المشغلة لشبكات نقل الكهرباء، حيث فحصوا نماذج حقوق الانتفاع لنحو 300 شركة صناعية وكانت لهم مآخذ في الكثير من هذه الحالات.

على صعيد آخر، وبعد مرور عام ونصف عام على تفشي جائحة كورونا، ارتفعت الرغبة في السفر مجدداً في ألمانيا.

وبحسب الاستطلاع الذي أجراه فرع شركة «برايس ووتر هاوس كوبرز» للاستشارات الاقتصادية في ألمانيا ونُشرت نتائجه ()، سافر بالفعل هذا العام 44 في المائة من الذين شملهم الاستطلاع، بينما يعتزم 34 في المائة آخرون السفر خلال الأشهر الستة المقبلة.

البنك الدولي يطالب الدول الغنية بسرعة إعادة هيكلة ديون الدول الفقيرة

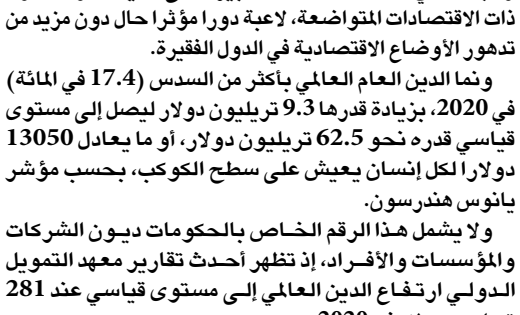

طالب ديفيد مالباس رئيس البنك الدولي زعماء دول مجموعة العشرين الثرية، بالإسراع بالعمل على إعادة هيكلة ديون الدول منخفضة الدخل، بما في ذلك تجميد مدفوعات الديون وإلزام جهات الإقراض الخاصة بالمشاركة في ذلك.

وبحسب «رويترز»، قال مالباس لزعماء مجموعة العشرين المجتمعين في روما إن ما تم إحرازه من تقدم في علاج مشكلة ديون الدول الأكثر فقرا توقف الآن داعيا إلى ضرورة بذل جهود عاجلة لاستئناف هذه العملية.

وأبرمت مجموعة العشرين في العام الماضي، اتفاقا لتخفيف أعباء الديون، وأشاد الخبراء بالنموذج الذي رسخته مجموعة العشرين تحت قيادة السعودية في التصدي بأسرع قدر ممكن للمشكلات التي أصابت الدول الأكثر فقرا جراء الجائحة. ونجحت في حث الاقتصادات الكبيرة على مد يد العون للدول ذات الاقتصادات المتواضعة، لاعبة دورا مؤثرا حال دون مزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدول الفقيرة.

ونما الدين العام العالمي بأكثر من السدس (17.4 في المائة) في 2020، بزيادة قدرها 9.3 تريليون دولار ليصل إلى مستوى قياسي قدره نحو 62.5 تريليون دولار، أو ما يعادل 13050 دولارا لكل إنسان يعيش على سطح الكوكب، بحسب مؤشر يانوس هندرسون.

ولا يشمل هذا الرقم الخاص بالحكومات ديون الشركات والمؤسسات والأفراد، إذ تظهر أحدث تقارير معهد التمويل الدولي ارتفاع الدين العالمي إلى مستوى قياسي عند 281 تريليون دولار في 2020.